

الأسئلة الشائعة حول ضريبة القيمة المضافة

ما هي الضريبة؟

الضريبة هي وسيلة تحصل من خلالها الحكومات على إيرادات لتغطية تكاليف الخدمات العامة. وتُخصص الإيرادات الضريبية عادةً لتغطية تكاليف الخدمات العامة مثل المستشفيات والمدارس والجامعات الحكومية والدفاع، وغيرها من الجوانب الحياتية المهمة.

هناك عدة أنواع من الضرائب:

- الضريبة المباشرة وهي الضريبة التي تقوم الحكومة بتحصيلها مباشرةً من الأشخاص الذين تم فرض هذه الضريبة عليهم (مثل ضريبة الدخل وضريبة الشركات).
- الضريبة غير المباشرة وهي الضريبة التي يتم تحصيلها من خلال وسيط (محال البيع بالتجزئة مثلاً) لصالح الحكومة من الأشخاص الذين يقع على عاتقهم عبء سداد الضريبة (مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات).

ما هو الفرق بين ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات؟

ضريبة المبيعات هي أيضاً ضريبة استهلاك، كضريبة القيمة المضافة، قد لا يكون الفرق بينهما جلياً/واضحاً بالنسبة لغير أصحاب الإختصاص، إلا أن بعض الفروقات الأساسية قد تساعد للتمييز بين هذين النوعين من الضرائب. يتم في العديد من الدول فرض ضريبة المبيعات على المعاملات المرتبطة بالسلع فقط. كما يتم فرض هذه الضريبة على مرحلة البيع النهائي للمستهلك فقط. ما يتناقض مع طريقة عمل ضريبة القيمة المضافة التي يتم فرضها على السلع والخدمات خلال مختلف مراحل سلسلة التوريد، بما في ذلك مرحلة البيع النهائي. ويتم فرض ضريبة القيمة المضافة أيضاً على إستيراد السلع والخدمات وذلك لضمان الحفاظ على فرص متكافئة للموردين المحليين الذين يتاجرون بالسلع والخدمات ذاتها.

تفضل العديد من الدول ضريبة القيمة المضافة على ضريبة المبيعات وذلك لعدة أسباب أهمها إعتبار ضريبة القيمة المضافة منهجاً أكثر تطوراً لفرض الضرائب حيث تقوم الأعمال بتحصيل الضرائب لصالح الحكومة مما يسهم في الحد من حالي التصريح الخاطيء والتهرب الضريبي.

ما هي الاعمال التي عليها أو تستطيع أن تقوم بالتسجيل لضريبة القيمة المضافة؟

على الأعمال التسجيل لضريبة القيمة المضافة إذا كانت توريداتها الخاضعة للضريبة وواراداتها من الخارج تجاوز حد التسجيل الإلزامي 375,000 درهم.

وعلاوة على ذلك، تستطيع الأعمال التسجيل لضريبة القيمة المضافة اختياريًا إذا كانت توريداتها الخاضعة للضريبة وواراداتها من الخارج أقل من حد التسجيل الإلزامي، ولكن تتجاوز حد التسجيل الاختياري 187,500 درهم.

وكذلك يجوز لأي أعمال التسجيل اختياريًا إذا تجاوزت مصاريفها حد التسجيل الاختياري. تم وضع هذه الفرصة للتسجيل اختياريًا لتمكين الأعمال المبتدئة والتي ليس لديها إيرادات التسجيل في ضريبة القيمة المضافة.

ما هي المسؤوليات المناطة بالأعمال في ما يتعلق بـضريبة القيمة المضافة؟

سيتمتعن على جميع الأعمال في الإمارات العربية المتحدة توثيق معاملاتها المالية بما يضمن دقة سجلاتها المالية وتحديثها بشكل دائم.

كما وسيتعين على الأعمال التي يفوق رقم أعمالها الحد الأدنى للإيرادات (الذي يتم توثيقه من خلال سجلاتها المالية) التسجيل في نظام ضريبة القيمة المضافة. أما الأعمال غير الملزومة بالتسجيل في نظام ضريبة القيمة المضافة فيتعين عليها حفظ سجلاتها المالية بشكل منظم يسمح بالرجوع إليها للتأكد مما إذا وجب عليها التسجيل لغايات الضريبة.

إن الأعمال المسجلة لغايات الضريبة، وبصفة عامة:

- ملزمة بفرض ضريبة القيمة المضافة على توريدها من السلع أو الخدمات؛
- قادرة على إسترداد أي ضريبة قيمة مضافة قامت بسدادها عن السلع أو الخدمات المرتبطة بأعمالها التجارية.
- ملزمة بمسك مجموعة من السجلات التجارية التي تتيح للحكومة إمكانية التحقق من صحة معاملاتها.

يتعين عليك، إذا كنت تمتلك عمل مسجل في نظام ضريبة القيمة المضافة، أن تصرّح بصورة منتظمة ودورية عن ضريبة القيمة المضافة التي تفرضها وكذلك مبلغ ضريبة القيمة المضافة الذي قمت بتسديده للحكومة. وتتخذ عملية رفع هذه التقارير صفة رسمية علماً أن العملية سوف تتم على الأرجح إلكترونياً.

وفي حال تجاوز مبلغ ضريبة القيمة المضافة الذي فرضته المبلغ الذي دفعته لمورديك، فيتعين عليك سداد قيمة الفارق للحكومة. أما في حال كانت ضريبة القيمة المضافة التي دفعتها أكبر من قيمة الضريبة التي فرضتها، فيحق لك طلب استرداد الفارق من الضريبة.

كيف تستعد الأعمال لتطبيق ضريبة القيمة المضافة؟

سيكون أمام الأعمال المعنية الوقت الكافي قبل التطبيق الفعلي لنظام ضريبة القيمة المضافة في يناير 2018. ويتعين على الأعمال خلال هذا الوقت استيفاء الشروط المطلوبة التي تسمح لها بتأدية التزاماتها الضريبية. بعض الأعمال يمكنها البدء من الآن بحيث تكون مستعدة. وللحرص على الامتثال بشكل كامل لنظام ضريبة القيمة المضافة، نرى بأنه قد يتعين على الأعمال إجراء بعض التغييرات على صعيد عملياتها الأساسية، وإدارتها المالية، والطرق التي تعتمد عليها في مسك الدفاتر والسجلات المحاسبية، وكذلك الوسائل التقنية التي تستخدمها، بالإضافة إلى تغييرات على صعيد مواردها البشرية (مثل المحاسبين والمستشارين المتخصصين بالضرائب). من الضروري أن تسعى الأعمال لفهم الآثار المترتبة على تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة بمجرد صدور التشريعات ذات الصلة، وأن تبذل كافة الجهود الممكنة لمواءمة أعمالها مع متطلبات إعداد التقارير والامتثال التي تفرضها الحكومة. سنقوم بتزويد الأعمال بالتوجيهات والتعليمات الخاصة بكيفية الامتثال الكامل لنظام ضريبة القيمة المضافة بمجرد صدور التشريعات ذات الصلة. وسنشاط مسؤولية الامتثال للقانون والالتزام به للأعمال.

متى يتعين على الأعمال تقديم إقراراتها لضريبة القيمة المضافة؟

يتعين على الخاضع للضريبة تسليم إقرارات ضريبة القيمة المضافة للهيئة الاتحادية للضرائب على أساس دوري (كل ثلاثة أشهر أو فترة أقصر في حال قررت الهيئة ذلك) خلال 28 يوماً من انتهاء الفترة الضريبية وفقاً للإجراءات المحددة في التشريعات الضريبية. علماً بأنه سيتم تقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً باستخدام نظام الخدمات الإلكترونية.

ما هي السجلات التي يتوجب على الأعمال الاحتفاظ بها، وهل من مدة زمنية محددة للاحتفاظ بها؟

يتعين على الأعمال الاحتفاظ بالسجلات التي تسمح للهيئة الاتحادية للضرائب بالاطلاع على تفاصيل أنشطتها ومعاملاتها التجارية. وسيتم النص عن التفاصيل المتعلقة بطبيعة الوثائق المطلوبة والمدة الزمنية المحددة للاحتفاظ بها التشريعات الضريبية. يحتفظ الخاضع للضريبة بالسجلات الخاصة بما يلي:

جميع الإمدادات والواردات من السلع والخدمات.

- الفواتير الضريبية والمستندات البديلة المتعلقة باستلام السلع أو الخدمات.
- إشعارات الدائن الضريبية والمستندات البديلة المستلمة.
- الفواتير الضريبية والمستندات البديلة المستخدمة.
- إشعارات الدائن الضريبية والمستندات البديلة الصادرة.
- السلع والخدمات التي تم التصرف فيها أو تم استخدامها في أمور لا تتعلق بالأعمال، مع توضيح الضرائب المدفوعة عنها.
- السلع والخدمات المشتراة والتي لم يتم اقتطاع ضريبة دخل عنها.
- السلع والخدمات المُصدرة.
- التعديلات أو التصحيحات التي أُدخلت على الحسابات أو الفواتير الضريبية.
- السجلات المتعلقة بالأصول الضريبية لمدة 10 سنوات على الأقل

• السجل الضريبي الذي يشمل المعلومات التالية:

- الضريبة المستحقة على الإمدادات الخاضعة للضريبة.
- الضريبة المستحقة على الإمدادات الخاضعة للضريبة وفقاً لآلية تحصيل الرسوم العكسية.
- الضريبة المستحقة بعد تصحيح الخطأ أو تعديله.
- الضرائب القابلة للاسترداد على الإمدادات أو الواردات.
- الضريبة القابلة للاسترداد بعد تصحيح الخطأ أو تعديله.

يجب على الخاضعين لضريبة القيمة المضافة الاحتفاظ بالسجلات المذكورة أعلاه لمدة 5 سنوات على الأقل، وتحدد اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون ضريبة القيمة المضافة تفاصيل أخرى بشأن القيود والشروط فيما يتعلق بالاحتفاظ بالسجلات المذكورة أعلاه.

ما هي المدة الزمنية التي يجب على الخاضع للضريبة الاحتفاظ بها بالفواتير الضريبية؟

يجب على الخاضع للضريبة الاحتفاظ بالفواتير الضريبية الصادرة والمستلمة لمدة 5 سنوات على الأقل.

كيف يمكن للأعمال تحديد مكان التوريد؟

يحدد مكان التوريد بناءً على إذا ما كان التوريد قد حدث داخل الإمارات العربية المتحدة (وفي تلك الحالة يتم تطبيق أحكام قانون ضريبة القيمة المضافة) أم كان خارج الدولة لأغراض ضريبة القيمة المضافة.

بما يخص توريد السلع، فإن مكان التوريد هو مكان وجود السلع وقت حصول التوريد مع وجود قواعد خاصة لتوريدات معينة (مثل: المياه والطاقة والتوريدات عبر الحدود).

بما يخص توريد الخدمات، فإن مكان التوريد هو مكان إقامة المورّد مع وجود قواعد خاصة لتوريدات معينة (مثل: التوريدات عبر الحدود بين الأعمال).

أي القطاعات ستخضع لنسبة الصفر؟

سيتم فرض نسبة الصفر على الفئات الرئيسية التالية من التوريدات:

الصادرات من السلع والخدمات إلى خارج دول مجلس التعاون.

- النقل الدولي والنقل داخل دول مجلس التعاون الخليجي؛
- النقل الجوي للركاب؛
- توريد وسائل النقل الجوي والبحري والبري كما هو محدد في اللائحة التنفيذية؛
- توريد الطائرات أو السفن لأغراض محددة؛
- توريد السلع أو الخدمات المتعلقة بنقل البضائع أو الركاب؛
- توريد أو استيراد المعادن النفيسة ذات القيمة الاستثمارية (مثل الذهب والفضة بدرجة نقاء 99٪)؛
- العقارات السكنية حديثة الإنشاء والتي يتم توريدها لأول مرة خلال 3 سنوات من إنشائها.
- التوريد الأول للمباني التي سستخدم على بصورة خاصة في الأعمال الخيرية لغرض البيع أو الإيجار / المباني المحولة من مباني غير سكنية إلى مباني سكنية؛
- توريد النفط الخام والغاز الطبيعي.
- توفير الخدمات التعليمية والسلع والخدمات ذات الصلة لمؤسسات معينة كما هو موضح في اللائحة التنفيذية؛
- توفير خدمات الرعاية الصحية الوقائية والأساسية والسلع والخدمات ذات الصلة كما هو موضح في اللائحة التنفيذية.

أي القطاعات سيتم إعفاؤها؟

سيتم إعفاء الفئات التالية من التوريدات من ضريبة القيمة المضافة:

- توريد بعض الخدمات المالية (سيتم توضيحها في التشريعات الضريبية).
- العقارات السكنية.
- الأراضي الفضاء/الخالية.
- النقل المحلي للركاب.

هل سيكون هناك مجموعات ضريبية؟

يمكن للأعمال التي تستوفي شروط محددة في التشريعات الضريبية (مثل أن تكون مقيمة في الإمارات العربية المتحدة و لديها ارتباط فيما بينها) التسجيل كمجموعة ضريبية. بالنسبة لبعض الاعمال، تعتبر المجموعات الضريبية أداة مفيدة من شأنها تبسيط احتساب ضريبة القيمة المضافة.

هل سيكون هناك أحكام في شأن الديون المدومة؟

يمكن للأعمال المسجلة لضريبة القيمة المضافة تخفيض التزاماتها بما يخص ضريبة المخرجات بقيمة مبلغ ضريبة القيمة المضافة المتعلقة بالديون المدومة والتي تم شطبها من قبل الأعمال المسجلة لضريبة القيمة المضافة. ستتضمن التشريعات الضريبية الشروط والضوابط لذلك.

هل سيكون هناك ضريبة على أساس هامش ربح؟

لتجنب الازدواج الضريبي في الحالة التي يتم شراء سلع مستعملة من خلال شخص مسجل من شخص آخر غير مسجل لغرض إعادة البيع، يمكن للشخص المسجل لضريبة القيمة المضافة احتساب ضريبة القيمة المضافة على المبيعات من السلع المستعملة مع الإشارة إلى الفرق بين سعر شراء السلع وسعر بيعها (وهذا هو هامش الربح). ضريبة القيمة المضافة الواجب احتسابها عن طريق الشخص المسجل تكون مشمولة في هامش الربح. وستتضمن التشريعات الضريبية تفاصيل الشروط الواجب استيفاؤها لتطبيق هذه الآلية.

كيف يطبق الإعفاء الجزئي؟

في حال تحمل الشخص المسجل لضريبة القيمة المضافة المدخلات على مصاريف أعماله، يمكنه استرجاع هذه الضريبة بالكامل إذا كانت المصاريف تتعلق بتوريدات خاضعة للضريبة، أو هنالك نية بالقيام بها من خلال الشخص المسجل. وفي المقابل، إذا كانت المصاريف تتعلق بتوريدات غير خاضعة للضريبة (توريدات معفاة من الضريبة)، فلا يمكن للشخص المسجل استرجاع ضريبة المدخلات.

في بعض الحالات، قد تكون بعض مصاريف الشخص المسجل مرتبطة بتوريدات خاضعة للضريبة وتوريدات غير خاضعة للضريبة (مثل أنشطة قطاع الخدمات المالية)، وفي هذه الحالة على الشخص المسجل تقسيم المدخلات بين التوريدات الخاضعة للضريبة والتوريدات غير الخاضعة للضريبة (المعفاة).

يتوقع من الأعمال استخدام ضريبة المدخلات (نسبة القابل للاسترداد إلى المجموع) كأساس لتوزيع ضريبة المدخلات، على الرغم من أنه سيكون هناك القابلية لاستخدام أساليب أخرى عادلة في حال الاتفاق عليها مع الهيئة.

ما هي الحالات التي تؤدي إلى فرض الغرامات والعقوبات؟

سيتم فرض غرامات وعقوبات على عدم الامتثال لضمان الامتثال للقوانين الضريبية.

أمثلة على الأفعال والتجاوزات التي يمكن أن تؤدي إلى غرامات تتضمن:

- عدم قيام الشخص بالتسجيل الضريبي عندما يصبح ملزماً بذلك.
- عدم قيام الخاضع للضريبة بتقديم الإقرار الضريبي أو سداد الدفعات ضمن المدة المحددة.
- عدم قيام الشخص بالاحتفاظ بالسجلات المطلوبة في التشريعات الضريبية الصادرة.
- جرائم التهرب الضريبي حيث يقوم الشخص متعمداً بأفعال تخالف احكام التشريعات الضريبية الصادرة.

هل سيكون هنالك معاملة خاصة بالشركات المتوسطة والصغيرة؟

لا توجد قواعد خاصة بما يخص الكيانات الصغيرة أو المتوسطة. لكن، ستوفر الهيئة مصادر ومراجع لهذه الكيانات لمساعدتها في استفساراتها.

هل سيكون هنالك أية أحكام انتقالية؟

ستتوفر قواعد خاصة للتعامل مع الحالات المختلفة التي يمكن أن تظهر في شأن التوريدات التي تبدأ قبل تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتنتهي بعد التطبيق. على سبيل المثال:

- عندما يتم استلام دفعات تخص توريد سلع قبل تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة بينما يتم التوصيل الفعلي للسلع بعد التطبيق. هذا يعني بأن هذا التوريد سيخضع للضريبة. وبطريقة مماثلة، سيتم تطبيق قواعد خاصة لتوريد الخدمات في الحالات التي يبدأ فيها التوريد قبل تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتنتهي بعده.

- في حال تم إبرام عقد قبل تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة يتعلق بتوريد كلي أو جزئي بعد تاريخ العمل بأحكام القانون ولم يتضمن العقد نصاً يتعلق بالضريبة على التوريد، فإن المقابل يعتبر متضمناً للضريبة. ستكون هنالك احكام خاصة تسمح للموردين بفرض ضريبة قيمة مضافة في حال استطاع المتلقي استرداد ضريبة القيمة المضافة ولا يوجد نص يفرض الضريبة.

كيف ستتم معاملة التأمين؟

ستخضع وثائق التأمين (السيارات / الصحة / إلخ) بشكل عام للضريبة. لكن، ستتم معاملة التأمين على الحياة على أنه خدمة مالية معفاة من الضريبة.

كيف ستتم معاملة الخدمات المالية؟

ستخضع للضريبة الخدمات المالية التي يتم دفع رسوم صريحة مقابلها، ولكن سيتم إعفاء المنتجات التي تعتمد على الهامش.

كيف ستتم معاملة الخدمات المالية الإسلامية؟

إن منتجات التمويل الإسلامي تتوافق مع مبادئ الشريعة وبالتالي فإنها تعمل غالباً بطريقة مختلفة عن المنتجات التمويلية المعروفة دولياً ولكنها منافسة لها.

لضمان المساواة وعدم وجود اختلاف بين المعاملة الضريبية للخدمات المالية المعروفة دولياً مع المنتجات التمويلية الإسلامية، فإنه سيتم معاملة المنتجات التمويلية الإسلامية بنفس معاملة الخدمات المالية المعروفة دولياً والمقابلة لها.

هل يستطيع مواطني الإمارات طلب استرداد ضريبة القيمة المضافة؟

سيتم تطبيق نظام يسمح لمواطني الإمارات غير المسجلين في ضريبة القيمة المضافة بالمطالبة باسترداد ضريبة القيمة المضافة المدفوعة على السلع والخدمات المرتبطة بإنشاء مقر سكن جديد والذي سيستخدم لأغراض سكن الشخص وعائلته. وهذا سيسمح باسترداد ضريبة القيمة المضافة على المصاريف كخدمات المهندسين والمقاولين ومواد البناء.

ما هو مدى سرعة صرف مطالبات الاسترداد؟

سيتم ردّ الضريبة بعد استلام طلب الاسترداد وخضوعه للمراجعة والتحقق مع التركيز على تجنب الاحتيال.

هل ستصدر الهيئة الاتحادية للضرائب أحكاماً أو ستقوم بتوفير استشارات ضريبية؟

يمكن للهيئة تقديم رأيها حول المواضيع المختلفة في القانون ضمن تفاعلها مع دافعي الضرائب. لدافعي الضرائب الحق بالاعتراض عليها. ويجب الأخذ بعين الاعتبار بأنه سيتم فرض غرامات على دافعي الضرائب الذين يتم كشف مخالفتهم للقوانين الضريبية وأحكامها.

هل يمكن إصدار إيصالات مقبوضات نقدية بدلاً من فواتير ضريبية؟

على المورد المسجل أو الملمزم بالتسجيل لضريبة القيمة المضافة إصدار فاتورة ضريبية صحيحة للتوريد. لكي تكون الفاتورة الضريبية موثقة وصحيحة، يجب أن تتبع نموذج محدد في التشريعات الضريبية. في بعض الحالات، يمكن للمورد إصدار فاتورة ضريبية مبسطة. شروط الفواتير الضريبية والفواتير الضريبية المبسطة المذكورة في التشريعات الضريبية .

هل هناك أية ضريبة قيمة مضافة لا يسمح للأعمال استردادها؟

لا يمكن استرداد ضريبة القيمة المضافة المتعلقة بمصاريف متكبدة تخص توريدات غير خاضعة للضريبة. أيضاً، لا يمكن خصم ضريبة مدخلات متكبدة تتعلق بمصاريف معينة كالمصاريف الترفيهية لترفيه الموظفين.

ما هي شروط استرداد الأعمال لضريبة القيمة المضافة التي تتكبدها؟

يمكن خصم ضريبة القيمة المضافة على المصاريف التي تتكبدها الأعمال في الحالات الآتية:

- بأن تكون الأعمال خاضعة للضريبة (لا يمكن للمستهلك النهائي طلب استرداد ضريبة المدخلات).
- بأن يتم فرض الضريبة بشكل صحيح (لا يمكن استرداد ضريبة القيمة المضافة المفروضة بغير مبرر/غير صحيحة).
- على الأعمال الاحتفاظ بالوثائق التي تظهر ضريبة القيمة المضافة المدفوعة (فاتورة ضريبية).
- السلع أو الخدمات التي تم الحصول عليها سوف تستخدم أو هنالك نية باستخدامها في القيام بتوريدات خاضعة للضريبة.
- يمكن طلب استرداد ضريبة المدخلات فقط على المبلغ المدفوع أو المقرر دفعه قبل انقضاء 6 أشهر من التاريخ المتوافق عليه لدفع التوريد.

هل غير المقيمين ملزمين بالتسجيل في ضريبة القيمة المضافة؟

يجب على غير المقيمين الذين يقومون بتوريدات خاضعة للضريبة في الدولة بالتسجيل لضريبة القيمة المضافة إلا في حالة وجود أي شخص آخر مقيم في الدولة يكون مسؤول عن احتساب ضريبة القيمة المضافة عن ذلك التوريد. يطبق هذا الاستثناء، على سبيل المثال، في حال قيام أحد الأعمال في الدولة باحتساب ضريبة القيمة المضافة وفق آلية الاحتساب العكسي بما يتعلق بمشتريات من غير مقيم.

هل سيتم دفع ضريبة قيمة مضافة على الاستيراد؟

تستحق ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات المسترارة من الخارج.

في حال كان المستلم في الدولة شخص مسجل لدى الهيئة الاتحادية للضرائب، يتم استحقاق الضريبة على ذلك الاستيراد باستخدام آلية الاحتساب العكسي.

في حال كان المستلم في الدولة شخص غير مسجل يتم دفع ضريبة القيمة المضافة على استيراد السلع من خارج دول مجلس التعاون قبل الإفراج عن السلع للشخص.

كيف ستتم معاملة الجهات الحكومية لأغراض ضريبة القيمة المضافة؟

بشكل عام، تخضع التوريدات التي تقوم بها جهات حكومية لضريبة القيمة المضافة. وذلك بضمن بأن الجهات الحكومية لا تستفيد بشكل غير عادل من مميزات ضريبية عند مقارنتها بالأعمال الخاصة.

ولكن، سيتم استثناء بعض التوريدات التي تقوم بها جهات حكومية من نطاق ضريبة القيمة المضافة إذا لم تكن بمنافسة مع القطاع الخاص أو كونها المزود الوحيد لهذه التوريدات. سيكون لبعض الجهات الحكومية الحق باسترداد ضريبة القيمة المضافة، وتم وضع ذلك لمنع مشاكل الميزانيات وتوحيد الأسعار بين الأنشطة الداخلية والأنشطة التي يتم الاستعانة بمصادر خارجية لها.

فيما يخص التوريدات التي تتم لجهات حكومية، فإن معاملة التوريدات ستعتمد على التوريد نفسه، وليس المستلم/المتلقي للتوريد. وعليه، إذا كان التوريد خاضعاً للضريبة بالنسبة الأساسية فإن المعاملة الضريبية ستبقى ذاتها حتى لو تم التوريد لجهة حكومية.

هل على الأعمال تقديم تقارير حول أعمالها في مختلف الإمارات؟

من الممكن أن تحتاج الأعمال لاستكمال وتعبئة بعض المعلومات الإضافية في الاقرار الضريبي بما يخص إيراداتها المحصلة من كل إمارة. سيتم وضع إرشادات للأعمال بهذا الخصوص.

من المتوقع بأن تكون الأحكام مباشرة وبسيطة لمعظم الأعمال وستعتمد مثلاً على مكان المعاملة التجارية بما يخص تعاملات الأعمال مع المستهلكين (مثال: موقع المحل التجاري في حالة بيع التجزئة).

هل سيتم إعفاء السلع المعفاة من الرسوم الجمركية من ضريبة القيمة المضافة أيضاً؟

ليس بالضرورة. يمكن لبعض السلع التي يتم استيرادها أن تكون معفاة من الرسوم الجمركية ولكن تخضع لضريبة القيمة المضافة.

هل سيتوجب على السياح أيضاً دفع ضريبة قيمة مضافة؟

نعم، نظراً إلى أن السياحة تعدّ من أهم مصادر الدخل في الإمارات العربية المتحدة، فبالنظر إلى سائحين على السياح أيضاً سداد ضريبة القيمة المضافة في نقاط البيع. إلا أننا قد حرصنا على ألا تشكل عبئاً على جميع المستهلكين من خلال اعتماد نسبة ضريبية منخفضة.

هل سيتمكن الأعمال الزائرة من طلب استرداد ضريبة القيمة المضافة؟

من المقرر ان يتم السماح للأعمال الأجنبية باسترداد ضريبة القيمة المضافة التي تنكدها عند زيارة الإمارات العربية المتحدة. وتعتبر هذه النقطة من النقاط المهمة بحيث تشجع هذه الأعمال على ممارسة أعمالها في الدولة، وأيضاً، لكون الكثير من الدول الأخرى تطبق نظام ضريبة القيمة المضافة، فإن من شأن هذا القرار أن يحفظ للأعمال الإماراتية قدرتها على استرجاع ضريبة القيمة المضافة التي تترتب عليها عند زيارتها للدول الأخرى (حيث نسبة الضريبة أعلى بكثير).